

مذكرات الأمانة العامة

GJHUWI GJHUWI GJHUWI



مذكرة

تهدي الأمانة العامة لمجلس الوزراء أطيب تحياتها إلى
وتتشرف بإبلاغها أن مجلس الوزراء اطلع في اجتماعه العادي الرابع لعام ٢٠١٣
المعقد بتاريخ ٢٣/١/٢٠١٣ على قرارات مجلس الوزراء الصادرة في إجتماعاته
الدينية (٣) لعام ١٩٨٠ المنعقد بتاريخ ١٦/١/١٩٨٠ ، (٩) لعام ١٩٨٧ المنعقد
بتاريخ ١١/٣/١٩٨٧ ، (١٣) لعام ١٩٨٩ المنعقد بتاريخ ٢٩/٣/١٩٨٩ ، (١٩)
لعام ١٩٩٥ المنعقد بتاريخ ٣١/٥/١٩٩٥ ، (١٩) لعام ٢٠٠٨ المنعقد بتاريخ
٢٠٠٨/٥/٢٠٠٨ بشأن الإلتزام باستعمال اللغة العربية في المكاتبات والبيانات التي
تصدر داخل الدولة .

وقرر ما يلي :

١- التأكيد على أن تلتزم جميع الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى والهيئات
والمؤسسات العامة بقرارات مجلس الوزراء المشار إليها ، وذلك بموجب إستعمال
اللغة العربية في مكاتبها وأي بيانات تصدر عنها داخل الدولة ، باعتبار أن اللغة
العربية هي اللغة الرسمية للدولة .

وفي الحالات التي تقتضي فيها الضرورة إستعمال لغة أجنبية فيستعين إستعمال
اللغة العربية كلغة أولى واللغة الأجنبية كلغة ثانية باعتبارها ترجمة للأصل المحرر
أساساً باللغة العربية .

٢- تلتزم الجهات المذكورة بأن تحرر الإتفاقيات أو مذكرات التفاهم أو البروتوكولات أو
ما في حكمها المزمع إبرامها بين دولة قطر والدول الأخرى والمنظمات الدولية من
نسختين أصليتين ، باللغة العربية ، وبلغة الدولة الأخرى ، وباللغة الإنجليزية ،
وتكون لكل النصوص ذات الحجية ، وفي حالة الإختلاف في التفسير ، يرجع
النص المحرر باللغة الإنجليزية .



Council of Ministers
Secretariat General

إمارة مجلس الوزراء
الأمانة العامة

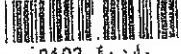
رقم: ق م و/ ٤٥٥ - ٢٠١٢/١٩

تاريخ: ١٤٣٣/ ٧/ ١٥ هـ

موافق: ٢٠١٢/ ٥/ ٢٦ م

وزار: العدل

03/06, 2012



رورد رقم 2103

مذكرة

تهدي الأمانة العامة لمجلس الوزراء أطيب تحياتها إلى

وتتشرف بإبلاغها أن مجلس الوزراء قرر في اجتماعه العادي (١٩) لعام ٢٠١٢ المنعقد بتاريخ ١٦/٥/٢٠١٢ أن تراعي الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى والهيئات والمؤسسات العامة عند إعداد مشروعات الاتفاقيات ومذكرات التفاهم بين حكومة دولة قطر وحكومة الدول الأخرى أن تنص على دخول الاتفاقية أو مذكرة التفاهم حيز النفاذ من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليها، أو من تاريخ إستلام آخر إخطار بإتمام الإجراءات القانونية اللازمة لدخول الاتفاقية أو مذكرة التفاهم حيز النفاذ، أو من تاريخ إخطار الجانب القطري الجانب الآخر بإتمام هذه الإجراءات، بحسب الأحوال.

وتغتنم الأمانة العامة هذه المناسبة للإعراب عن فائق احترامها

د. عيسى بن سعد التميمي
الأمين العام



- الهيئة العامة للطيران المدني
- هيئة قطر للاسواق المالية
- المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء
- مؤسسة حمد الطبية
- المؤسسة القطرية للإعلام
- مركز الدراسات القانونية والقضائية
- مركز التجميل الوطني
- مركز حقوق الملكية الفكرية
- معهد التنمية الإدارية
- إدارة شؤون المجالس والتابعة
- المكتب
- ١٢٧ - ٥٧ (م.م)
- المجلس الأعلى للشؤون الاقتصادية والاستثمار
- المجلس الأعلى للإعلامات وتكنولوجيا المعلومات
- المجلس الأعلى للتعليم
- المجلس الأعلى للصحة
- المجلس الأعلى لشؤون الأسرة
- المجلس الأعلى للتقاضي
- النيابة العامة
- ديوان المحاسبة
- الأمانة العامة للتخطيط الاقتصادي
- جهاز قطر للاستثمار
- جهاز الامن
- وكالة الأنباء القطرية
- هيئة الرقابة الإدارية والشرفية
- هيئة محاذف قطر
- هيئة الأشغال العامة
- الهيئة العامة للقواعد والمبادئ الإجتماعية
- الهيئة العامة لشؤون القضاة
- الهيئة العامة للشؤون القانونية

- مكتبة حشوة صاحب السمو الأمير
- مكتب سمر ولي العهد
- مكتب معالي رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية
- مكتب معالي نائب رئيس مجلس الوزراء، ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء
- وزارة الخارجية
- وزارة الدفاع
- وزارة الداخلية
- وزارة الطاقة والصناعة
- دائرة الأوقاف والشؤون الإسلامية
- وزارة الاقتصاد والمالية
- وزارة العدل
- ليرة العمل
- الهيئة الوطنية للتخطيط المسري
- هيئة والفنون والرياضة
- التجارة
- حشوة
- مجلس الشورى

Deputy Prime Minister & Minister of
State for the Council of Ministers Affairs

التاريخ: ١٤٣٧/ ٨/ ٩ هـ
الموافق: ٢٠١٦/ ٦/ ٥ م



نائب رئيس مجلس الوزراء
وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء

وزارة العدل - دoha

+974 22515
أ.م.و. / 42615/2016
التاريخ: 07/06/2016

تعميم رقم (٣) لسنة ٢٠١٦

على الوزارات والجهات الحكومية الأخرى أن تراعي عند إحالة مشروعات
الاتفاقيات والمعاهدات الدولية وما في حكمها إلى وزارة العدل تمهيداً
لدراستها وعرضها على مجلس الوزراء الموقر ، أن تتضمن مذكرة الإحالة
العناصر الأساسية التالية :

أولاً : العناصر الخاصة بالاتفاقيات الثنائية :

- ١- عنوان اتفاقية وما في حكمها.
- ٢- الغرض من إبرام الاتفاقية وما في حكمها .
- ٣- بيان ما تم من مشاورات أو تنسيق مع الجهات المعنية ، بشأن الاتفاقية وما في حكمها .
- ٤- بيان مدى توافق الالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقية وما في حكمها والآثار المترتبة على تطبيقها ، مع سياسات الدولة واستراتيجياتها .
- ٥- أهم الأحكام التي يتضمنها مشروع الاتفاقية وما في حكمها ، ومدى إمكانية إنهاء الاتفاقية وما في حكمها من طرف واحد .
- ٦- بيان ما إذا كان مشروع الاتفاقية وما في حكمها ، قد تم إعداده طبقاً لنموذج معد سلفاً من قبل وزارة العدل من عدمه .
- ٧- تقديم قائمة بأسماء الجهات التي سوف تتأثر مجالات اختصاصاتها بما ورد بمشروع الاتفاقية وما في حكمها .
- ٨- بيان مدة الاتفاقية وما في حكمها ، وما إذا كانت لفترة محددة واحدة تنقضي بانتهائها أم تبقى وتتجدد تلقائياً لمدة أو لمدد أخرى مماثلة .

٢٠١٦/١١ ٤٠١٦/١١

Deputy Prime Minister & Minister of
State for the Council of Ministers Affairs



نائب رئيس مجلس الوزراء
وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء

- ٢ -

- ٩- بيان الالتزامات التي ترتبها الاتفاقية وما في حكمها على الدولة .
- ١٠- بيان التكاليف المالية التي قد تترتب على إبرام الاتفاقية وما في حكمها ، و رأي وزارة المالية في حالة وجود تكاليف والتزامات مالية على الدولة .
- ١١- المزايا المتوقعة من إبرام الاتفاقية وما في حكمها .
- ١٢- بيان ما إذا كان قد سبق التوقيع على اتفاقية مع ذات الدولة في ذات المجال أو مجالات مشابهة .
- ١٣- بيان ما إذا كانت الاتفاقية وما في حكمها تتضمن ما يتعارض مع أحكام الدستور أو الشريعة الإسلامية أو القوانين الوطنية .
- ١٤- بيان ما إذا كانت الاتفاقية وما في حكمها تستلزم إصدار تشريعات جديدة ، أو تعديل أو إلغاء بعض التشريعات السارية ، أو اتخاذ تدابير معينة .
- ١٥- بيان الأسباب والمبررات لحالة الاستعجال عند طلب عرض مشروع الاتفاقية وما في حكمها بصفة عاجلة .

ثانياً : العناصر الخاصة بالاتفاقيات الدولية والإقليمية :

- بالإضافة لما تقدم من عناصر في البند أولاً يراعى بشكل خاص بشأن الاتفاقيات الدولية والإقليمية ما يلي :
- ١- بيان تحفظات وإعلانات الدول على الاتفاقية وما في حكمها ، وأية تحفظات أو إعلانات سبق أن أبدتها الدولة على اتفاقيات أخرى مماثلة (إن وجدت) .
 - ٢- بيان الدول التي انضمت للاتفاقية وما في حكمها ، وبيان ما إذا كانت الاتفاقية وما في حكمها قد دخلت حيز التنفيذ من عدمه ، والحد الأدنى المتطلب لعدد الدول المضممة لها من أجل تفعيلها ودخولها حيز التنفيذ .
 - ٣- بيان ما إذا كان قد تم التوقيع على الاتفاقية وما في حكمها من عدمه .
 - ٤- بيان الدول العربية والخليجية التي انضمت إلى الاتفاقية وتحفظاتها وإعلاناتها عليها (إن وجدت) .

Deputy Prime Minister & Minister of
State for the Council of Ministers Affairs



نائب رئيس مجلس الوزراء
وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء

- ٣ -

- ٥- بيان سلبيات وإيجابيات الانضمام إلى الاتفاقية وما في حكمها .
٦- بيان مدى إمكانية الانسحاب من الاتفاقية وما في حكمها ، من عدمه .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

~~المستلم~~

أحمد بن عبدالله آل محمود
نائب رئيس مجلس الوزراء
وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء

- المجلس الأعلى للتعليم .
- ديوان العائدية .
- جامعة قطر .
- مصرف قطر المركزي .
- وكالة الأنباء القطرية .
- كلية قطر لعلم الطيران .
- هيئة الأشغال العامة .
- الهيئة العامة للسياسة .
- الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية .
- الهيئة العامة للشؤون القانونية .
- الهيئة العامة القطرية للمواصلات والنقل .
- الهيئة العامة للطيران المدني .
- الهيئة العامة للجزر .
- هيئة تنظيم الاتصالات .
- هيئة مراقبة الإدارة والتشغيل .
- هيئة تنظيم الأعمال البحرية .
- هيئة مطاف قطر .
- هيئة قطر للأسرمان المائية .
- قطر البترول .
- مؤسسة حمد الطبية .
- مؤسسة الرعاية الصحية الأولية .
- المؤسسة القطرية للإعلام .
- المؤسسة العامة للطبيرة للكهرباء - والماء .
- المؤسسة العامة للنقل ، العقارى ، وكفتراف .
- مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع .
- اللجنة الأثرية القطرية .
- اللجنة الخاصة للسكان .
- مشطوط الهيئة القطرية .
- الشركة القطرية للخدمات البرية .
- الشركة القطرية لإدارة المراسن .
- مكتب سفارة الأبحر العام .
- إدارة شؤون المراسن .
- الملف .

- صورة إلى :
- مكتب محالى رئيس مجلس الوزراء .
 - وزارة الدفاع .
 - وزارة الداخلية .
 - وزارة الخارجية .
 - وزارة الطاقة والصناعة .
 - وزارة المالية .
 - وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية .
 - وزارة الثقافة والرياضة .
 - وزارة الاقتصاد والتجارة .
 - وزارة العدل .
 - وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية .
 - وزارة التخطيط والتنمية والإحصاء .
 - إدارة التعليم والتعليمعالى .
 - وزارة المواصلات والاتصالات .
 - وزارة البلدية والبيئة .
 - وزارة الصحة العامة .